استعادة التوازن الاقتصادي

كتب/علي حسن الهديانى

ثماني "عجاف علي" مشارف التاسعة من انهيار يتبعه آخر للعملة والوضع المعيشي، ارتفاع وهبوط في يوم وضحاها، وتدهور الوضع الاقتصادي في الجنوب، وتحويل الممتلكات والثروات العامة إلى خاصة، تحول بعض المسؤولين والتجار إلى أباطرة ووحوش جائعة ومفترسة كأنها خرجت من سجون لا تبصر فيها الشمس تبحث عن أي وليمة أو جيفة لتسد فراغ بطونها والتي لا تعرف الشبع إطلاقا تلتهم ما تجده أمامها ولا تبالي.

أعوام مضت والحكومة تقوم بوضع حلول لا تستمر حتى لشهر أو نصف الشهر، ثم تتحول أسوأ مما قبلها.

على الحاكم الفعلي تحمل المسؤولية وأخذ زمام الأمور، بما فيه الانتقالي، فلا يستبعد، فأنت مشارك بالذي يحدث الآن سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مهما كان الحصار والحروب التي تخوضها، فأين لجان المراقبة؟! هل هم في سبات أم لم يحن دورهم بعد؟ فمن الضروري أن تكون على علم بكل صغيرة وكبيرة، فالشعب هو من أيدك وهذا يكفي فلا تنتظر لأي اعتراف خارجي، واضرب بيد الحديد ليس تهديدًا وإنما قولا وفعلا، وارغم جميع المؤسسات والمنشآت العامة بتوريد عوائدها وتنسيق عملها بشكل واحد إلى البنك المركزي عدن، والذي بعضها تكاد تذهب إلى جيوب خاصة.

إنه ليس بمقدور أي مواطن التحمل أكثر من ذلك، فالمشكلة واضحة، والحل واضح، فلا نريد إلا أن نسمع الإصلاحات والبدء بالعمل، فلو صلح المجال الاقتصادي فأبشر في المجالات الأخرى.

ويجب تعيين أناس ذوي كفاءة ووطنية، كفي مجاملة، واستدعاء كل ذي خبرة في أي مجال، والاختيار بإجراء اختبارات القدرات من أصحاب الخبرات باختيار أفضل المتمكنين بأي مجال، وفتح روح المنافسة بالحوافز والتمييز والدعم للمبدعين وتوفير لهم بيئة يمكنهم من خلالها المواصلة والإبداع أكثر وأكثر، فغياب التقدير العام يؤدي إلى الاستياء والتخاذل كما هو حاصل الآن، واستقبال جميع آرائهم وأخذ ودمج أفضل الحلول للوضع الاقتصادي خاصة المجالات الأخرى عامة الذي يكاد أن يكون كارثة وإقالة جميع الفسدة فهم معروفون، أو كل من يحاول عرقلة الإصلاحات وإخفائهم لمدة حتى وإن طالت دون التعويل لهم ولا تسمع لكل المرجفين والإعلام الفاسد والكيانات السياسية.

كما يجب إيقاف التجار الكبار الذي يستوردون من الخارج إلا أن تذهب أموالهم عبر البنك، ومنع أي استيراد لأي بضاعة ليست مدفوعة عبر البنك، وتوريد الضرائب من الميناء بما فيه الجمارك التي هي عبارة عن مائة بالمائة للمواد الاستهلاكية والأخرى، وكذلك التحسينات من الطرق التي تكاد تصل إلى عشرة مليون ريال على كل قاطره محملة بترول ناهيك عن المواد الغذائية والمواد الأخرى التي تصل إلى ملايين التي تستورد من خارج البلاد، التي لا يُعلم أين تذهب وما دورها في هذه الحلبة الاقتصادية المثيرة للشفقة، وأيضاً الضرائب من المجمعات التجارية الكبيرة وأسواق القات والأسواق التجارية الكبرى والذي يمكن أن تغيب عن مجاريها بسبب غياب الرقابة أو عدم وجود من يحاسبهم أو ارتشاء أصحاب الرقابة والقيام بالتضليل والفلسفة، فكل هذه التساؤلات للشعب الذي لم تصل إلى حل أو ليست مكافئة لأدنى الحلول الضعيفة، لذلك باءت كلها بالفشل الذريع.

أما الثروات السمكية فيجب منع أي صيد خاص، فبعضهم قد أصبحوا تجارا كبارا من هذا البحر، حتى قاموا بالتصدير إلى خارج البلاد، فقد تحولت إلى مهنة خاصة تباع بأقل الأسعار في دول الجوار، فمن الإصلاحات تشكيل لجان للصيد ومنع أي تملك خاص أو صيد عشوائي أو بحجة من امتلك قاربًا نزل يصيد من المواطنين، وبالمقابل على السلطة توفيره لهم بأقل الاسعار لمناطق الصيد وإحياء الأسواق والبيع داخليا وإقامة وتشغيل مؤسسات الصيد وتوريدها داخليا والضرائب تذهب إلى البنك المركزي وتوريدها للخارج بأسعار مرتفعة يكون عبر المؤسسات الحكومية، فالثروة السمكية من أغنى ما تمتلك بلادنا.

دعم مشاريع زراعة الأراضي والتركيز على الأرض وإقامة السدود والحواجز حتى وإن اضطر الأمر لتفادي جزء من دعم المجال العسكري لبعض الوقت، فتوجد هناك أراض يمكن أن تبدي الكثير من النفع أو هي النفع بحد ذاته من احتياجات المواطنين توجد في أبين أراضٍ زراعية كبيرة صالحة للزراعة، كل ما تحتاجه قليل من الدعم والتخطيط لاستثمارها بشكل صحيح، وأيضا في لحج أراض زراعية صالحة كبيرة، فقط تحتاج إلى عناية، والكثير من المناطق الجنوبية، فمصر نهضت بمدة أقل من عام بالجانب الزراعي، بدلا عن الأموال التي تنفق للسياسيين وإقامة السفارات في مختلف الدول فهناك أموال طائله تذهب لهم فالنهوض الداخلي أهم بكثير من الاعتراف الخارجي.

إيقاف الحسابات التي في الصرافات للتجار وإيقاف الصرافات غير الشرعية والتي تم افتتاحها مؤخرا غير الصرافات الأولى الكبيرة مثل العمقي والصيفي وغيرهم، وفرض رسوم باهظة على الصرافات الجديدة تصل إلى الثلث من فائدة الربح لهم لإماتة حركة الصرافات وتذهب إلى البنك المركزي عدن، فالسبب الأكبر هي الصرافات في التلاعب بالعملة وانهيارها وارتفاع الأسعار، حلها وربطها بالبنك المركزي ومعرفة عملها ومقدار كل فلس أين يذهب.

منع أي دعم خارجي من المنظمات إلا عبر البنك المركزي، والتي تأتي عبر الصرافات من مساعدات، فلها دور في تأثير على الاقتصاد بشكل غير مباشر، فهناك ملايين الدولارات تنفق على مشاريع تافهة، وعلى القائمين لعمل المنظمات أخذ الخطط ودراسة ما يحتاجه المواطنون، وتكليف لجان مسح، فلسنا بحاجة لمن يعلمنا كيف تغسل يديك أو كيف تتعامل مع طفلك أو ما شابهها من هذه المسميات، لما يكون فيه الأفضلية للاستغلال والاستفادة بشكل صحيح وصائب للمنظمات.

تشغيل المصافي التي تحولت إلى مخازن للنفط التجاري وإيقاف أي تصدير للنفط الخام الذي يباع في الخارج الذي يستخرج من شبوة تحت إشراف التحالف ويباع بالخارج، بحيث يقومون استبداله باستيراد نفط تجاري والتي يقاول بها العيسي حتى أصبحت خاصة له.. صحيح كانت هناك شركة صينية أتت لتشغيل المصافي عدن ولكن من لهم فائدة من تعطيل العمل للمصافي تم منع هذه الشركة وهم أمثال العيسي ومدير المصافي السابق وغيرهم.. فعندما أعلن عن الكشف عن الحسابات إلى أين تذهب تفاجأ الجميع بحريق في المصافي ليلتهم كل الملفات والحسابات وبعضها فتحت في حسابات خاصة دون علم الكيان الرقابي والمسؤول للمصافي حتى لم يتم الكشف عنهم في ذلك الوقت وقس على ذلك لبعض المنشآت الحكومية الفاسدة وإداراتها.

كل هذه الإصلاحات داخلية، ويمكن أن تدار بشكل صحيح لو وجد أناس يحبون الخير ومخلصون في عملهم، ذكرنا العناوين ولم نخض في تفاصيل المشهد الاقتصادي المريب، فهي - كما أعتقد - لا تغيب على أحد منكم، والله ولي التوفيق.

إعلان المناقصة رقم (6) لسنة 2023م

تعلن مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم (6) لسنة 2023م لخدمات التنظيف الخاصة بمؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية - ميناء عدن (بتمويل ذاتي).

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي: مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) - المركز الرئيسي - بجانب فندق الهلال - م/ التواهي - محافظة عدن/ الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات.

تلفون: 9672200168 + - تلفاكس: 9672201541 +

- لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (40,000) ريال لا يرد.
- آخر موعد لبيع الوثائق هو يوم: الأربعاء الموافق 4 /10/ 2023م.
- يقدم العطاء من أصل ونسختين في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان المؤسسة المحدد أعلاه ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء, وفي طيه الوثائق التالية:

1. ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بمبلغ مقطوع وقدره 1,075,000 ريال يمني (مليون وخمسة وسبعون ألف ريال يمني فقط لا غير) صالح لمدة (120 يومًا) من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع صادر من بنك معتمد من قبل البنك المركزي اليمني.
2. صورة من شهادة ضريبة المبيعات + البطاقة الضريبية سارية المفعول.
3. صورة من البطاقة التأمينية سارية المفعول + البطاقة الزكوية سارية المفعول.
4. صورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول + السجل التجاري ساري المفعول.
5. ينبغي أن يتضمن العطاء تأمين على العمالة والمعدات الخاصة بالمتعهد.
6. الالتزام بتعبئة كشف بالمواد والمعدات المطلوب توفيرها خلال الشهر.
7. الالتزام بتوفير بطائق الأصل غير منتهية.

- تستثنى الشركات الأجنبية من تقديم الشهادات والبطاقات المشار إليها آنفًا ويكتفي بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.
- فترة سريان العطاء (90) يومًا اعتبارًا من يوم فتح المظاريف.
- يجب تقديم العطاءات إلى مدير إدارة المناقصات.
- آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة (11:00صباحًا) من يوم: الاثنين الموافق: 9/ 10/ 2023م، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها .
- سيتم فتح المظاريف بمقر المؤسسة (في قاعة التسويق والإعلام بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم).
- يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام الرسمي للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة (30) يومًا من تاريخ نشر أول إعلان أو عن طريق زيارة موقعنا الإلكتروني: (www.portofaden.net).